البنـــاء
السنة السابعة / الاثنين / 12 تشرين الأول 2015 / العدد 1905
Seventh year / Monday / 12 October 2015 / Issue No. 1905

سياسات تقشفية... ولكن!

لمياء عاصي

في مثل هذا الوقت من كلّ عام، تقدّم وزارة المالية مشروع الموازنة العامة للدولة إلى الحكومة، تمهيداً لمناقشتها وإقرارها من البرلمان. ومنذ بدء الأزمة السورية عام 2011 اتّسمت الموازنات الحكومية بالتقشف الشديد، في إطار الجهود الحكومية للتأقلم مع انخفاض موارد الدولة من القطاعات المختلفة، وخصوصاً النفط، الفوائض الاقتصادية والضرائب، ومحاولة معالجة العجز المالي في الموازنة العامة والبحث عن موارد جديدة للخزينة العامة.

وتتجلى ملامح السياسات التقشفية من خلال تخفيض الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، وكذلك رفع الدعم عن الكثير من السلع الأساسية، وهناك إجماع على الآثار السلبية للسياسات التقشفية، سواء على الناتج المحلي الإجمالي أو النشاطات الاقتصادية.

في إطار الحديث عن السياسات الحكومية التقشفية، يمكن تصنيف هذه السياسات إلى قسمين رئيسيين. الأول: البحث عن الموارد الإضافية للخزينة العامة، والثاني: ضبط وتقليص الإنفاق العام للدولة.

أولاً، البحث عن موارد رديفة للخزينة العامة: انصبّت معظم قرارات الحكومة على رفع الدعم عن المشتقات النفطية وحوامل الطاقة، مثل المازوت والبنزين والفيول وحوامل الطاقة الأخرى من الغاز والكهرباء والاتصالات والمياه حديثاً، ما أدى إلى رفع أسعارها بشكل كبير، كما رفعت أسعار الخبز، المادة التي كانت محمية ولعقودٍ طويلة من أي زيادات في الأسعار، والتي تلقى دعماً حكومياً كبيراً على صعيد الإنتاج والاستهلاك لتحقيق الأمن الغذائي. كذلك تمّ رفع الدعم عن الأسمدة التي تشكل مع المازوت الركائز الأساسية لقطاع الزراعة الذي كان يشكل ما يزيد عن 30 في المئة من الناتج المحلي. النتيجة هي ارتفاع جنوني لأسعار السلع والخدمات على الناس سببه التضخم وانخفاض سعر صرف الليرة من جهة، ورفع الدعم من جهة أخرى، من دون أن ترافق هذه الإجراءات زيادة على دخولهم الحقيقية، بل تراجعت هذه الدخول بشكل كبير حتى بلغت بشكل وسطي حدود 80 دولار شهرياً، هبوطاً من وسطي 500 دولار.

أسئلة كثيرة تطرح نفسها في مجال السياسات الحكومية للبحث عن موارد جديدة، أول هذه الأسئلة: هل استنفذت الحكومة كل السبل لتحقيق موارد إضافية للدولة قبل اللجوء إلى رفع الدعم عن المواد الأساسية لحياة الناس؟ مثلاً، هل تمّت مراجعة النظام الضريبي لضبط الفساد في التكليف والتحصيل لتحقيق شيء من العدالة الضريبية؟ هل حصل تطوير على النظم والإجراءات الضريبية لمحاربة التهرب الضريبي، وخصوصاً من قبل كبار المكلفين؟ هل قام الخبراء في وزارة المالية ووزارات أخرى بالبحث عن مصادر أخرى للإيرادات العامة، وهل درست وزارة الصناعة مثلاً، الاستغلال الأمثل لأملاك الدولة (مؤسسات القطاع العام الصناعي). وهل تمّ تقييم الإيرادات من الرسوم الجمركية ومدى ملاءمتها لواقع الحال والأولويات الاقتصادية في سورية؟ هل تمّت مراجعة الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى والرسوم الجمركية التي يمكن أن تحقق موارد عالية للدولة؟

في إطار محاربة الفساد في الجمارك، صرح المدير العام للجمارك، بأنّ حملة المداهمة التي قامت بها الضابطة الجمركية لمستودعات التجار وضبط البضائع المخالفة حتى آب 2015 حققت نتائج مهمة، ووصل عدد المخالفات إلى 2290 وبلغت قيمة الغرامات عليها إلى 2،123 مليار ليرة سورية، في حين بلغت إيرادات الجمارك حتى ذلك الوقت من العام 63 مليار ليرة سورية. أي أنّ نسبة الغرامات على ما تمّ ضبطه خلال المداهمات بلغت 3،3 في المئة من إجمالي المتحصلات الجمركية، وهذا يشير بوضوح إلى أنّ هناك نسباً غير قليلة من الفاقد في الموارد بسبب الفساد في الجمارك وغيرها من دوائر الدولة.

إنّ رفع الدعم الكامل عن المواد الأساسية (خبز، مازوت، محروقات، كهرباء، غاز، مياه، أسمدة إلخ...)، في ظلّ معدلات الفقر والبطالة المرتفعة وضعف شبكات الأمان الاجتماعي وانخفاض الدخول الحقيقية للناس، ستكون له بالتأكيد تأثيرات سيئة جداً، لجهة ارتفاع مستوى العنف والجريمة والهجرة خارج البلد، مجموعة عوامل متشابكة ستؤدي بالنتيجة إلى دخول الاقتصاد الوطني في حلقة مفرغة من الركود والانكماش، بسبب ضعف القوة الشرائية لدى عموم الناس.

ثانياً: ضبط الانفاق وموازنات التقشف: تمحورت سياسة الحكومة حول الامتناع عن أي إنفاق ليس ضرورياً جداً، وتلخصت الضروريات (من وجهة نظر الحكومة) برواتب العاملين في الدولة ومصاريف السيارات الحكومية، بينما لم يكن بين الضروريات تجديد خطوط الإنتاج الصناعي ووضعها في الجاهزية، ولم تتم الموافقة على أي مشروع صناعي أو إنتاجي حكومي إنشاء أو استكمالاً.

صحيح أنّ الغاية الرئيسية هي تقليص الإنفاق إلى أقصى حدّ ممكن، لكنّ ذلك يجري من دون دراسة انعكاس هذه السياسة فعلياً على مجمل الحياة الاقتصادية في البلد.

في الأدبيات الاقتصادية، يقول الاقتصادي جون مينارد كينز، إنه في حالة العجز المالي للموازنة العامة، على الدولة التدخل لصالح إيجاد فرص عملٍ أكثر للعاطلين عن العمل، حتى لو كان عملاً وهمياً من نمط حفر فجوات في الأرض وإعادة ردمها، فإنه ومن خلال العمل الذي يؤدونه، فإنّ رواتبهم ستسهم في خلق طلب محلي على السلع والخدمات، ما يدفع العجلة الاقتصادية.

بشكل متناقض مع موضوع التشغيل وتخفيض البطالة، تمّ اتخاذ إجراءات كثيرة أدت إلى رفع معدلات البطالة وزيادة مستوى الفقر، ومنها:

أولاً: وقف الإقراض للقطاعات الإنتاجية لكلّ من السلع والخدمات، ما أدى إلى توقف المشاريع التنموية وتمّ الاحتفاظ بمستوى سيولة عالية في المصارف من دون حركة وهذا ما قاله بعض مدراء المصارف العامة، حيث قال مدير عام مصرف التسليف الشعبي والمصرف التجاري السوري إنّ لدينا مستويات عالية من السيولة الضارة، ومعروف أنّ عدم حركة الأموال يعني ركوداً وتوقفاً للكثير من المشاريع والأنشطة الاقتصادية، وهذا الإجراء كان سبباً إضافياً في رفع نسب البطالة.

ثانياً: وقف الاستثمار في المؤسسات المملوكة من الدولة، فتوقف الإنتاج في معظم الشركات الصناعية (بالطبع هناك ظروف أمنية أدت إلى توقف الإنتاج)، ولكن أيضاً هناك توقف عن الاستثمار نجم عن عدم تجديد بعض الآلات والخطوط الإنتاجية، ما أدى إلى خروج تلك الشركات من الإنتاج وأصبحت معطلة وغير مستغلة.

ثالثاً: عدم إعطاء الحكومة الأولوية الأولى للقطاع الإنتاجي في الزراعة والصناعة. نعود الآن، مجدّداً، إلى السؤال الجوهري: هل نفعت فعلاً السياسات التقشفية في تحسين مالية الدولة والوضع الاقتصادي بشكل عام؟

صحيح أنه يمكن القول إنّ التقشف هو ضرورة في الأزمات، ولكن ليس بما يؤدي إلى توقف الاستغلال الأمثل للإمكانيات الوطنية المتوفرة. في أزمة اليونان الشهيرة مثلاً، ورغم أنّ الدائنين فرضوا على اليونان جملة إجراءات تقشفية كبيرة للتمكن من سداد القروض حسب رأيهم، ولكن كان صندوق النقد الدولي، وخروجاً عن مبادئه وسياساته ينصح اليونانيين، بين الحين والآخر، بأن يخففوا من سياساتهم التقشفية لأنها ستغرقهم في الركود الاقتصادي، الأمر الذي سيجلب لهم الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

إنّ عملية تخطيط السياسة التقشفية في الأزمات يجب أن تستند إلى عدد من الركائز والمعايير. تتلخص الركائز باتخاذ السياسات التقشفية بناء على دراسة معمقة للإمكانيات المتوفرة في البلد وأن تكون لفترة محدّدة ومعلنة، وعلى شكل حزمة إجراءات أو سياسات تتصف بالشفافية والقانونية وأن تطبق على كلّ الناس بشكل متساو. أما المعايير فيجب أن تعتمد على دراسة وتقييم للآثار الارتدادية والجانبية لأي إجراء، فإذا كان سيؤثر على الإنتاج أو يتسبّب في زيادة معدلات البطالة بشكل كبير ويسبب الفقر لشرائح واسعة من الناس عندها يجب استبعاده من لائحة الإجراءات.

أخيراً لا بدّ من الاعتراف، بأنّ السياسات الاقتصادية التي طبقت في سورية كانت محكومة بالنيات الطيبة فقط وبنوع من التخبط والعشوائية في اتخاذ القرارات التي صدرت فرادى وليس كحزم قانونية وتشريعية لمعالجة مشكلة معينة. حتى الآن لا يمكن الجزم بأنّ ما اتخذ من سياسات يمكن أن يجنب الناس الكثير من الشرور الاقتصادية.

الصين والهند تتطلّعان إلى اتفاق تجاري شامل

تولي الصين والهند أهمية كبيرة للإسراع بإبرام اتفاق تجارة واسع النطاق في آسيا، خشية أن تسبقهما دول منافسة إلى أسواق التصدير بعد إبرام اتفاق الشراكة عبر الهادي الذي تدعمه الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي.

وبكين هي الداعم الرئيسي لاتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة الذي يقترح تشكيل منطقة تجارة حرة تضم 16 دولة ليصبح أكبر تكتل من نوعه في العالم حيث سيضم 3.4 مليار نسمة.

وقال مسؤول كبير في الهند التي تحرص على تجنب استبعادها من اتفاقات التجارة المهمة «إنّ الدول الأعضاء ستتعرض لضغوط للتعجيل بمفاوضات الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة.»

وفي حين أنّ المنافسة بين الصين وكلّ من الهند واليابان قد تحرز تقدماً، لكن ثمة حافزاً من أجل تحقيق هذا الهدف.

ويقدر البنك المركزي الصيني أنّ ثاني أكبر اقتصاد في العالم سيفقد فرصة تعزيز الناتج المحلي الإجمالي 2.2 بالمئة إذ لم ينضم إلى اتفاق الشراكة عبر المحيط وذلك بحسب ما جون الاقتصادي البارز في البنك الذي نشر تعليقاً في صحيفة «شنغهاي سكيورتيز نيوز» الرسمية يوم الجمعة الماضي.

وكانت عشر دول من أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) أول من طرح فكرة الشراكة الإقليمية، غير أنّ الصين اضطلعت بدور بارز في دعم الاتفاق المقترح.

وبينما كان ينظر للشراكة الإقليمية كبديل للخطط التجارية التي تقودها الولايات المتحدة، فإنّ هذه النظرة تتطور. وقال كيم يونج جوي رئيس دراسات التجارة الإقليمية في المعهد الكوري للسياسات الاقتصادية الدولية في سول إنّ الصين قد تبحث في نهاية المطاف توجيه المحادثات الخاصة بالشراكة الإقليمية نحو اتفاق أوسع يضم الشراكة عبر الهادي لتشكيل منطقة تجارة حرة لآسيا والمحيط الهادي وهي فكرة كانت أول من طرحتها رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (آبك).

وتشارك سبع دول هي أستراليا واليابان وماليزيا ونيوزيلندا وسنغافورة وفيتنام وبروناي في الاتفاقيتين.

زيباري يوقف خطة إصدار سندات دولية

أعلن نائب وزير المالية العراقي فاضل نبي أنّ العراق أوقف خططه لإصدار سندات دولية لأنّ العائد الذي سيدفعه سيكون بالغ الارتفاع.

ولفت نبي في تصريح إلى أنّ وزير المالية هوشيار زيباري «أمر بوقف السندات لأنّ معدل الفائدة سيكون مرتفعاً»، من دون أن يوضح ما إذا كان من الممكن إحياء الخطة مستقبلاً.

وكان العراق الذي يقاتل جماعات إرهابية مسلحة ويعاني من انكماش إيرادات النفط بسبب تدني أسعار الخام، قد عقد اجتماعات على مدار أسبوع مع المستثمرين في أوروبا والولايات المتحدة الشهر الماضي في مسعى لترويج الإصدار المزمع.

وكان يطمح إلى جمع حوالي ملياري دولار من إصدار أولي مقوم بالعملة الأميركية، في إطار سلسلة إصدارات كانت ستصل إلى ستة مليارات دولار.

وأعلنت الحكومة التي توقعت هذا العام عجزاً 25 مليار دولار في ميزانية حجمها 100 مليار دولار إنها تحتاج حصيلة السندات لدفع الأجور وتمويل مشروعات البنية التحتية في قطاعات الغاز والنفط والكهرباء والنقل، لكنّ مصادر مطلعة قالت إنّ المستثمرين طلبوا عوائد بالغة الارتفاع وهو ما كان سيحمل العراق أعباء مالية ثقيلة.

وقال أحمد حاجي رشيد مقرّر اللجنة المالية في البرلمان العراقي إنّ زيباري أبلغ اللجنة الأسبوع الماضي أنّ من الصعب جداً قبول سداد عائد يصل إلى 11.5 بالمئة على سندات بملياري دولار.

وكلف العراق ثلاثة بنوك كبرى بترتيب العملية هي «سيتي جروب» و«دويتشه بنك» و«جيه.بي مورجان تشيس»، لكنّ العديد من مؤسسات الاستثمار عزفت عن المخاطرة.

وقال مسؤول في شركة استثمارية أوروبية «التوقعات الخاصة بتسعير السندات العراقية لم تكن متطابقة. إنها دولة مصدرة للنفط ينشط تنظيم الدولة الإسلامية على أراضيها وقد أثر هذا سلباً على صفقة السندات فضلاً عن تراجع أسعار النفط».

ميقاتي: مستعدّ لتأمين رواتب موظفين موقتين لـ«ضمان» طرابلس

التقى رئيس جمعية اللجان الأهلية سمير الحج وجمعيات أهلية ونقابات، الرئيس نجيب ميقاتي، وعرضوا له وضع مكتب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في طرابلس، وخصوصاً لجهة النقص في عدد الموظفين.

ونقل الوفد عن ميقاتي قوله إنه اتصل بالمدير العام للضمان محمد كركي، عارضاً عليه استعداده لملء الفراغ والنقص في مكتب طرابلس، وإنه في حال الموافقة على تعيين عشرة موظفين مؤقتين في المكتب «ستقوم جمعية العزم والسعادة بتغطية نفقات ومعاشات الموظفين المؤقتين إلى حين تعيين موظفين أصيلين».

كما نقل عنه أنه أبدى استعداده «لتلبية أي مطلب يخدم طرابلس».

المهندسون الاستشاريون يطالبون وزارة المال بمستحقاتهم

ناشدت مكاتب الهندسة الاستشارية المعنية بالمرافئ والسدود، في بيان، مجلس الوزراء إقرار مستحقاتها المالية المتراكمة لها في ذمة الدولة نتيجة عمل سنوات.

واستغرب أصحابها «تغاضي وزارة المالية عن الموضوع ولا مبالاتها رغم المراجعات والمطالبات العديدة المرفوعة اليها من قبل الاستشاريين المهددين بوضع المصارف يدها على مكاتبهم ومنازلهم المرهونة لها مقابل اموال استدانوها على أمل قبضها بعد انتهاء الاعمال المنفذة ووعود اعطيت لهم في ذلك».

وسألوا إذا «ما كان هناك من نية أو خطة خفية تهدف إلى دفعهم إلى إقفال مكاتبهم وترك البلد لأنّ غالبيتهم من خريجي معاهد وكليات عالمية معروفة، ومن لون واحد مشهود لهم بالصدق والإخلاص وعدم القبول في المساومة على جودة العمل والتلاعب بالأسعار».

يوم بيئي في الحمرا للدراجات الهوائية

بدعوة من جمعية تجار الحمرا، وبالتعاون مع «نادي بيروت للدراجات الهوائية» و«بيروت باي بايك»، افتتح محافظ بيروت القاضي زياد شبيب يوماً بيئياً للدراجات الهوائية في شارع الحمرا يوم السبت واستمر حتى السابعة من مساء اليوم نفسه، بغية الترويج لاستعمال الدراجات الهوائية في الحمرا وبيروت، والحدّ من اختناق السير والتلوث في الهواء.

ولفت شبيب إلى أنّ «هذه الخطوة لا تقتصر فقط على يوم نأتي ونمارس فيه رياضة ركوب الدراجات الهوائية، إنما هي خطوة على طريق تعزيز ثقافة التنقل على الدراجات الهوائية والسير على الأقدام في شوارع بيروت، وهي تسهم في تخفيف زحمة السير والتلوث».

وتحدث عن «التحضيرات التي تجري لإيجاد بنى تحتية خاصة بالدراجات الهوائية عبر إقامة بعض المسالك للدراجات الهوائية ومحطات لتوفير الدراجات شبه المجانية بالقرب من الجامعات».

وعرض لـ«مشروع التنقل السلس الذي يتضمن إقامة خط سير للدراجات الهوائية تنطلق من حرج بيروت على طول طريق الشام وصولاً إلى ساحة الشهداء».

«تاتش» و«زين»: الانتقال إلى مبنى آخر حاجة حيوية

ردّت شركة «تاتش» ومجموعة «زين»، في بيان، على ما تمّ تداوله إعلامياً في شأن انتقال المركز الرئيسي لشركة «تاتش»، لافتة إلى أنّ «شركة تاتش ومجموعة زين ترفضان رفضاً مطلقاً الإيحاءات التي تمّ تداولها في شأن انتقال المركز الرئيسي للشركة إلى مبنى قصابيان. وقد قدمت الشركة إلى وزارة الاتصالات بتاريخ 7 تشرين الأول من العام الحالي تقريراً مفصلاً حول هذا الموضوع. يظهر هذا التقرير بوضوح دور الوزارة الأساسي والرئيسي وتوجيهاتها لجهة استئجار المبنى في العام 2012 ثم بعد ذلك لجهة طلب فسخ عقد الإيجار في العامين 2014 و2015»، لافتة إلى أنّ

الوزارة «تولت مباشرة التفاوض مع مالك المبنى على كامل أحكام العقد وبنوده. علماً أنّ استئجار المبنى كان ولا يزال لغاية تاريخه يشكل حاجة حيوية للشركة».

وأضاف البيان: «إنّ استئجار مبنى قصابيان وفر للشركة مساحات إضافية تزيد على 1200 م.م. لقاء بدلات إيجار سنوية تقارب البدلات العائدة لمبنى المركز الرئيسي الحالي، كما أنه وفر للموظفين مساحات عمل أفضل بالنظر إلى المساحات المتوفرة في المبنى الحالي والتي هي جد ضيقة، كما أنه يلغي أزمة مواقف السيارات العائدة للمستخدمين وللزوار وللمشتركين وغيرهم».

وأكدت تاتش وزين «أنّ انتقال الشركة إلى مبنى آخر ما زال يمثل حاجة تشغيلية حيوية للشركة، وإنّ وزارة الاتصالات على دراية بذلك منذ زمن بعيد وهي مقرة به».

مواعيد

- يُفتتح عند العاشرة من صباح اليوم معرض Promoting Lebanon's Tourism to China، برعاية وزير السياحة ميشال فرعون وعدنان وعادل القصار، في حضور سفير الصين جيانغ جيانغ، وأكبر شركات السياحة الصينية، في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي - الجناح. يتضمن المؤتمر كلمة للوزير فرعون ولعدنان القصار وللسفير الصيني.
- يستقبل وزير العمل سجعان قزي في مكتبه في مبنى العازارية عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم، السفير الإيراني محمد فتحعلي. ويلتقي قزي عند الثانية عشرة ظهراً السفير المصري محمد بدرالدين زايد.
- يوقع محافظ مدينة بيروت القاضي زياد شبيب مع هيئة تطوير العمل البلدي،

اتفاق تعاون للمساعدة في تدريب الموظفين وتحديث الإجراءات المتبعة أمام مصالح البلدية، وذلك عند الثانية عشرة من ظهر اليوم في مبنى بلدية بيروت - الطابق الثالث - مكتب المحافظ.

- برعاية وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور ألان حكيم وحضوره، تقيم جمعية تجار بيروت حفل غداء لإطلاق «برنامج تجار بيروت للتأمين»، بالتعاون مع شركة أكسا للشرق الأوسط والشركة اللبنانية - السويسرية للضمان، عند الواحدة من بعد ظهر اليوم، في فندق هوليداي إن - دون - فردان.

البنك الدولي يُصنِّف لبنان بين الاقتصادات الأكثر انفتاحاً

أصدر البنك الدولي هذا الأسبوع تقريراً تحت عنوان «أبطال مطلوبين – تشجيع الصادرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»–Champions Wanted Promoting Exports in the Middle East and North Africa، يقيّم من خلاله أداء بعض دول المنطقة المذكورة لجهة عمليات التصدير، غير أنّ معدّي التقرير اعتبروا أنّ عمليات التصدير يتم تنفيذها فعلياً من قبل الشركات وليس الدول، الأمر الذي حثهم على الارتكاز على الإحصاءات المتعلقة بالشركات لتقييم أداء كلّ دولة.

واستند البنك الدولي في تحليله، إلى مجموعة بيانات محددة تتمحور حول قيمة الصادرات غير النفطية من قبل الشركة الواحدة بحسب المنتج، ووجهة التصدير لدى ثماني دول هي: لبنان والأردن ومصر والكويت وإيران والمغرب وتونس واليمن.

في هذا الإطار، استنتج التقرير أنّ الشركات المصدّرة العاملة في المنطقة، تعاني من ضعف كبير لكون حجم الشركات المصدرة التي تشكّل أكبر 1 في المئة من الصادرات، لا يزال أصغر بأشواط من نظيراتها في المناطق الأخرى. لذلك اقترح البنك الدولي عدداً من التدابير التي من الممكن اتخاذها من قبل السلطات المعنية بهدف تعزيز حجم الشركات المصدرة ونشاطها في كل دولة من دول المنطقة، منها: تبني أسعار صرف أكثر تنافسية وتحسين بيئة الأعمال وتطبيق إصلاحات في قطاع التجارة وإصدار سياسات جديدة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أفضل، واعتماد استراتيجيات وسياسات ترويج جديدة لعمليات التصدير.

وعلى الصعيد المحلي، شكّل لبنان الدولة الوحيدة بين البلدان التي شملها التقرير والتي تمكّنت من تخطي المعيار الذي يمثل الدول قيد التطور الأخرى (من خارج منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا) لجهة قيمة الصادرات السنوية للشركة الواحدة. كذلك جاء لبنان بمحاذاة الدول الشبيهة به حول العالم لجهة تنوّع المنتجات المصدرة، فاعتبر التقرير أنّ الشركات المصدّرة في لبنان أكثر تنوّعاً بثلاث مرات من تلك العاملة في الأردن، وتغطي وجهات أكثر بـ60 في المئة من تلك العاملة في دولة الكويت.

من جهة أخرى، كشف التقرير أنّ عدد النجوم (أي الشركات المصدرة التي تشكل أكبر من 1 في المئة من الصادرات) في لبنان يوازي العدد الوسطي في المنطقة والبالغ 52 شركة، حيث تستحوذ هذه الشركات على حصة 55 في المئة من الصادرات اللبنانية غير النفطية و52 في المئة من الصادرات الصناعية.

كذلك أشار إلى أنّ «أكبر شركة مصدّرة في لبنان تستحوذ على حصة 5 في المئة من الصادرات اللبنانية غير النفطية، و6 في المئة من الصادرات الصناعية.

وفي سياق آخر، صنّف البنك الدولي لبنان بين الاقتصادات الأكثر انفتاحاً، لافتاً إلى سياسة ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي.

من جهة أخرى، أصدر صندوق النقد الدولي تقريره حول «النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي» والمؤرخ في تشرين الأول 2015، يتوقع من خلاله أن «تبقى نسبة النمو الاقتصادي العالمي معتدلة إلى حدّ ما على 3،1 في المئة في العام 2015 و3،6 في المئة في 2016 و4،0 في المئة مع نهاية العام 2020.

وبذلك، وبحسب التقرير الأسبوعي لبنك الاعتماد اللبناني، «يكون صندوق النقد الدولي خفّض تقديراته السابقة للنمو الاقتصادي العالمي والبالغة 3،5 في المئة للعام 2015 و3،8 في المئة للعام 2016، وعزا الصندوق خفض تقديراته لنمو الاقتصاد العالمي إلى توقعاته بتراجع النمو في البلدان الناشئة للعام الخامس على التوالي ترافقاً مع النمو الضعيف في الدول المتقدمة، حيث من المتوقع أن يرتفع النمو بشكل طفيف خلال العامين 2015 و2016.

أما على صعيد محلي، فخفّض التقرير تقديراته للنمو الاقتصادي اللبناني إلى 2،0 في المئة في العام 2015 من 2،5 في المئة في تقريره السابق. في المقابل يتوقع صندوق النقد أن ترتفع نسبة النمو الحقيقي في لبنان إلى 2،5 في المئة في العام 2016، لتعود وترتفع إلى 4،0 في المئة في العام 2020. إضافة الى ذلك، توقع صندوق النقد أن يستمر التراجع في عجز الحساب الجاري في خلال العام 2015 ليصل إلى 21،00 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام الحالي، و19،3 في المئة في العام 2016، من ثم 12،9 في المئة في العام 2020.

لقاء لبناني - كوري في غرفة بيروت للبحث في تعزيز فرص الاستثمار

شارك وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم في اجتماع مجلس رجال الأعمال اللبناني - الكوري في مقرّ غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، في حضور سفير كوريا تشوي جونغ إيل، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير، رئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص الامتياز شارل عربيط وحشد من رجال الأعمال اللبنانيين والكوريين.

بداية، ألقى شقير كلمة أشار فيها إلى «أنّ التجارة بين كوريا ولبنان كانت دائماً دون جدوى الطاقة الصناعية لكوريا الجنوبية بكثير»، وقال: «نتمنى من كوريا العمل على تسهيل الاستيراد من لبنان وزيادة صادراتها إلى لبنان. ولكن هناك الكثير لا يزال القيام به في شراكة حقيقية بين اقتصاداتنا واهتمامات القطاع الخاص».

ثم تحدث سفير كوريا، قائلاً: «يهدف منتدانا إلى تأمين الفرص للشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدين عبر اللقاء وتوحيد الجهود، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج والشرق. نحن نرى إمكانات كبيرة وعدداً من المصالح المشتركة بين رجال أعمالنا، نحن نسعى جاهدين لنعمل معاً لخلق شراكات طويلة الأمد يمكن أن تدمج مزايا تجارية في الاستراتيجيات الوطنية لبلدينا».

ولفت حكيم، بدوره، إلى «أنّ تاريخ تطور كوريا الجنوبية الاقتصادي بعد الحرب مثال رائع على كيف يمكن لاقتصاد أن يؤدي من حيث النمو، التقدم التكنولوجي، الإصلاحات الاقتصادية والقيادة السليمة. بناء على ذلك، لبنان مهتم جداً بالتعاون مع كوريا الجنوبية للتعلم من خبرتها وبناء شراكة متينة لجني المنافع التي يوفرها اقتصادها المتين من حيث الدراية وفرص الاستثمار».

وقال: «لقد تمكن لبنان من إحراز نمو اقتصادي بمعدل 2 في المئة عبر الأعوام الأربعة الماضية بالرغم من الجمود السياسي على الصعيد المحلي وتدهور الوضع الاقتصادي والامني بسبب الازمة السورية. نحن نسعى دائماً إلى تحقيق قدرات لبنان الهائلة، لذلك ندعوكم للاستثمار في لبنان والإستفادة مما يمكن لهذا البلد أن يقدمه من فرص غير مستكشفة، لهذا تعلق وزارة الاقتصاد والتجارة أهمية كبيرة على لقائنا اليوم خصوصاً لأنّ كوريا الجنوبية أثبتت عبر العقود الأربعة الماضية نموا اقتصاديا مذهلا، وهي مثال ممتاز للنجاح».

وعدد «المجالات التي يمكن لكوريا الجنوبية الاستثمار والمساعدة فيها كقطاع تكنولوجيا المعلومات الذي يضم 300 شركة و7000 موظف وكالبنى التحتية». وأضاف: «التعاون بين بلدينا يمتد لمجالات أبعد من هذين القطاعين، لقد سبق وقدمت كوريا الجنوبية للبنان برامج الدعم التقني لتسهيل نقل المعلومات للاقتصاد اللبناني في عدد من القطاعات كالصحة والتعليم، ونحن نسعى إلى المزيد من التعاون في تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة».

وتابع: «لبنان يتمتع بموقع مهم للمستثمرين لأسباب عدة، كموقعه الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، القوى العاملة الماهرة والمتعددة اللغات، كثرة الجاليات اللبنانية وانتشارها في كل بقاع العالم، واقتصاده المفتوح والحر، بالإضافة إلى العديد من المحفزات الاستثمارية. هذا ناهيك عن طريقة العيش اللبنانية السباقة في كلّ جديد في الشرق الأوسط والتي يمكن أن تعمل كمروجة للعلاقات التجارية والبضائع الكورية».

التقى وفداً من وزارة الاقتصاد

دبوسي: سلامة الغذاء أولوية

دبوسي متوسطاً وفد وزارة الاقتصاد

التقى رئيس غرفة طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي، مدير برنامج الجودة لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو ترافقه ماري تريز خليل والخبير في مرتكزات برامج الجودة جينو سيتشيني. وتمحور اللقاء حول التعاون بين غرفة طرابلس ولبنان الشمالي ووزارة الاقتصاد والتجارة، في مضمار تطبيقات برنامج الجودة والترتيبات المشتركة المتعلقة باليوم التدريبي الذي شهدته الغرفة والذي شارك فيه عدد من المصدرين والمزارعين وأصحاب مؤسسات الصناعات الغذائية والمطاعم والعاملين فيها.

وأكد دبوسي «جاهزية الغرفة للتعاون المطلق مع وزارة الاقتصاد والتجارة والوزارات المعنية، عبر سلة المشاريع والبرامج التي يعمل وفي جو من الشراكة على تطبيقها على نطاق مجتمع الأعمال، وبشكل خاص برنامج الجودة، الذي يشكل العصب الأساسي الإرشادي لتوفير السلامة الصحية والغذائية للمستهلك اللبناني، واحترام المعايير المرتبطة بالمواصفات والمطابقة من جهة المنتج، على اعتبار أنّ صحة الإنسان وسلامة غذاءه هي أولويات ومصدر اهتمام أساسي».

وأشار سيتشيني إلى أنّ «اليوم التدريبي يهدف إلى تعزيز قدرات إدارة الجودة والبنية التحتية الغذائية ويتوجه إلى المصدرين والمزارعين ومنتجي الغذاء وكل المؤسسات المعنية بمجالات الأغذية والاعمال التجارية الزراعية». وشدّد على «الإلتزام بالنظافة منذ المرحلة الابتدائية لمستوى الإنتاج، والحثّ على الممارسات الزراعية الجيدة والكشف عن الثغرات والمخاطر الرئيسية في الإنتاج الزراعي».

وتضمن البرنامج مقدمة في الممارسات الزراعية الجيدة، الممارسات الصحية الجيدة، الشراكات الصحية على المستوى الدولي، الكشف عن المخاطر الميكروبية وبقايا المخلفات والمبيدات، قاعدة البيانات المتعلقة بالصحة الغذائية والمعتمدة من جانب الاتحاد الأوروبي، وطرق الوقاية والنظافة العامة في مجال المنتجات والصناعات الزراعية والغذائية.